"العملية السياسية كلها مزورة"

دراسة قانونية وسياسية للانتخابات البرلمانية لعام 2022 في البحرين

BIRD
BAHRAIN INSTITUTE FOR RIGHTS & DEMOCRACY

معهد البحرين للحقوق والديمقراطية

تشرين الثاني (نوفمبر) 2022

حقوق النسخ © 2022 معهد البحرين للحقوق والديمقراطية

مصدر صورة الغلاف: جمعية وعد السياسية (19 سبتمبر 2014) مسيرة قوى المعارضة، البحرين أرض الكرامة

ملخص تنفيذي **1**

1. النتائج الرئيسية **2**

2. التوصيات **4**
لحكومة البحرين 4
لحكومة المملكة المتحدة 4
لحكومات الاتحاد الأوروبي 4

3. المنهجية **6**

4. المشهد السياسي في البحرين **7**
4.1. الدولة البوليسية والقمع المؤسسي 7
4.2. تاريخ الانتخابات 9
4.3. الانتخابات العامة في البحرين 2018 11

5. التشريعات القمعية **13**
5.1. التشريعات التي تحكم الانتخابات 13
5.2. التعديلات القمعية لقانون الانتخابات 14
5.2.1. تحليل القوانين 14
5.2.2. تداعيات القوانين 17

6. المشهد الانتخابي لعام 2022 **19**
6.1. رد فعل المعارضة السياسية 19
6.2. تسليح التشريعات 20

7. حالات ملحوظة لقادة سياسيين مسجونين **25**

8. رد فعل دولي **29**

9. الملاحظات الختامية ودعوات معهد البحرين للحقوق والديمقراطية للدول قبل انتخابات البحرين 2022 **31**

المرفق **32**

شكر وتقدير **33**

ملخص تنفيذي

ستترافق الانتخابات البرلمانية في البحرين لعام 2022 بقمع سياسي شديد، ومناخ من الخوف والترهيب المتجدد. يوثق هذا التقرير، من خلال المقابلات مع نشطاء المعارضة وممثلي المجتمع المدني، السياق السياسي والقانوني الذي من المقرر أن تجري فيه هذه الانتخابات، ويحلل الأدوات القمعية التي استخدمتها الدولة البحرينية في الفترة التي سبقت هذه الانتخابات من أجل التأثير بشكل غير ملائم على العملية الانتخابية، وفي نهاية المطاف على نتائجها. إن الانتخابات التي يتم تنظيمها في مثل هذا المناخ تكون مجرد خدعة، ولا ترقى إلى مستوى أي من مظاهر الديمقراطية الحقيقية.

لقد ترك المشهد السياسي القاحل للغاية البحرين غير قادرة على التعافي من الجروح العميقة التي لحقت بها في العام 2011. والآن بعد أكثر من 11 عامًا على الانتفاضة الشعبية المطالبة بالديمقراطية في البحرين عام 2011 والتي قوبلت بقمع وحشي عنيف من قبل الحكومة، لازال أولئك الذين قادوا الدعوات إلى الديمقراطية وعبروا عن أحلامهم في مجتمع بحريني حر يقبعون في السجون، بعد أن تعرضوا لانتهاكات مريعة وحُكم عليهم بالسجن المؤبد في محاكمات صورية أثارت حفيظة المجتمع الدولي.

بعد أكثر من عقد من الزمان، لا يزال المعارضون السياسيون يُجرمون ويعاقبون بلا رحمة، حيث تخنق القبضة الحديدية لدكتاتورية آل خليفة ما تبقى من الفضاء السياسي والمدني للبلاد، مما يترك مساحة ضئيلة أو معدومة للممارسة الآمنة للحقوق السياسية. تتمركز السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية الحقيقية في البحرين في يد الملك، الذي يتمتع بسلطة مطلقة في تعيين وإقالة الوزراء والقضاة وأعضاء مجلس الشورى، وإقرار القوانين المناسبة له، ونقض القوانين التي سبق أن أقرها كلا مجلسي البرلمان.

يشير هذا التقرير إلى أن الانتخابات خالية من الشرعية ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون حرة أو نزيهة أو ديمقراطية بينما لا يزال التشريع القمعي ساريًا، وبينما لا يزال قادة المعارضة السياسية يقبعون في السجون وتظل جمعيات المعارضة السياسية منحلة بالقوة. بل على العكس تماماً، سوف تعمل الانتخابات على الحفاظ على الوضع القمعي للنظام القائم ولن تقدم شيئًا أكثر من التسويق لمظهر خادع للديمقراطية، بينما يستمر حرمان الشعب البحريني من القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية دون خوف من الانتقام.

1. النتائج الرئيسية

- **لن تكون انتخابات البحرين في العام 2022 انتخابات حرة أو نزيهة أو ديمقراطية، بل ستكون انتخابات صورية** تخلو من الشرعية وتخدم غرض الإبقاء على الوضع الراهن والحفاظ على السلطة السياسية لدكتاتورية آل خليفة الحاكمة في البحرين، والتي تتمركز سطوتها المطلقة في يد الملك. وبالتالي ستفشل الانتخابات في احترام المبادئ أو العملية الديمقراطية.

- ستكون هذه الانتخابات هي الأكثر تقييدًا منذ 20 عامًا، أي منذ عودة الانتخابات البرلمانية إلى البحرين في عام 2002. لقد استخدمت الدولة تشريعاتها القمعية عمدًا لعرقلة العملية الديمقراطية وتجريد قوة مواطنيها، الذين حرموا من القدرة على ممارسة حقوقهم في التصويت، والترشح للانتخابات، والمطالبة بمقاطعة الانتخابات بأمان. لن تكون هناك عملية انتخابية ديمقراطية حقيقية ممكنة في البحرين حتى يتم إلغاء التشريعات القمعية.

- في الفترة التي سبقت انتخابات البحرين 2022، استهدف القمع بشكل خاص المعارضين السياسيين وقطاعات المجتمع المدني التي تعارض الحكومة حيث يستهدف تطبيق قانون العزل السياسي البحريني رقم (25) لسنة 2018 أعضاء جمعيات المعارضة المنحلة والسجناء السابقين وذلك عبر منعهم من الترشح لأي منصب انتخابي.

- وفقًا لبيانات الجمعيات السياسية، لقد تم منع ما يقدر بنحو 80 ألف فرد من الترشح للانتخابات عام 2022 بسبب تطبيق قانون العزل السياسي.

- قام بحث معهد البحرين للحقوق والديمقراطية بمراجعة البيانات الرسمية الصادرة من حكومة البحرين ووجد أن ما يقدر بـ 71،467 فردًا سيتم حرمانهم عمدًا من حقهم في التصويت في انتخابات 2022 دون الاضطرار إلى المرور بعملية استئناف، بسبب تداعيات المرسوم التشريعي رقم (57) وقانون العزل السياسي.

- لقد استهدف المرسوم التشريعي رقم (57) الناخبين الذين اختاروا مقاطعة الانتخابات في السنوات السابقة وذلك عبر اشتراط إدراج الناخبين في السجل الانتخابي بمشاركتهم أو عدمها في الانتخابات السابقة. وقد سمح ذلك للحكومة بإزالة أسماء الأفراد الذين لم يصوتوا في الانتخابات السابقة من القائمة الانتخابية، في محاولة متضافرة واضحة للتلاعب في النسب الحقيقية لإقبال الناخبين وحرمان الأفراد من حقهم في التصويت دون المرور أولاً بعملية استئناف.

- يفتقر البرلمان البحريني إلى أي سلطة حقيقية للتدقيق الفعال في الحكومة أو محاسبة المسؤولين الحكوميين وذلك بسبب تعيين أعضاء مجلس الشورى شخصيًا وحصريًا من قبل الملك، والقمع الشديد والمتزايد المحيط بالانتخابات البرلمانية لعام 2022 حيث للملك سلطة الاعتراض على التشريعات التي وافق عليه مجلسا البرلمان سابقاً، ولا يمكن تجاوز هذه السلطة إلا بمعارضة ثلثي المجلسين.

- قبل انتخابات 2022، قامت البحرين بتجريم الممارسة السلمية لحق الأفراد في حرية التعبير من خلال دعوة الآخرين إلى مقاطعة هذه الانتخابات حيث وجهت الهيئات الحكومية تهديدات علنية بالعقوبة بالغرامات والسجن لمن يدعون إلى مقاطعة الانتخابات. وما زالت المراقبة الدولية للانتخابات محظورة والمراقبة المحلية مقيّدة. تجري الانتخابات في مناخ من القمع المكثف المستمر والترويج للخوف والترهيب، مع تقليص الحيز المدني والحريات السياسية بشكل كبير.

- تفتقر الانتخابات إلى أي معارضة ذات مصداقية أو تغطية صحافة حرة ومستقلة، وستتم في سياق يقبع فيه قادة المعارضة في السجون و يقضون أحكامًا بالسجن المؤبد، كما تبقى أحزاب المعارضة الرئيسية -الوفاق ووعد- محلولة بالقوة، مع حظر أعضائها السابقين من الترشح للانتخابات. كما تم إغلاق صحيفة الوسط وهي الصحيفة المستقلة الوحيدة في البلاد قسراً في عام 2017.

- طالما يقبع قادة المعارضة والمدافعون عن حقوق الإنسان في السجن، فإن انتخابات البحرين لن تكون بأي حال من الأحوال حرة أو نزيهة أو ديمقراطية. ومن بين هؤلاء على وجه الخصوص حسن مشيمع وعبد الوهاب

حسين والشيخ علي سلمان والشيخ عبد الجليل المقداد والدكتور عبد الجليل السنكيس وعبد الهادي الخواجة الذين ينبغي إطلاق سراحهم على الفور ودون قيد أو شرط.

- لن تقدم الانتخابات أكثر من مظهر خادع للديمقراطية في محاولة مكشوفة لإضفاء الشرعية على دولة لا تزال غير ديمقراطية يحكمها نظام ملكي ديكتاتوري.

2. التوصيات

لحكومة البحرين

- إلغاء جميع التشريعات القمعية بما في ذلك القانون رقم (36) لسنة 2006 والمرسوم التشريعي رقم (57) لسنة 2014 والقانون رقم (14) لسنة 2016 والقانون رقم (25) لسنة 2018 (قانون العزل السياسي) والقانون رقم (36) لسنة 2018 (قانون العزل المدني) حالاً وبتأثير فوري.

- إعادة جمعيات المعارضة السياسية المنحلة ورفع جميع القيود المفروضة على مشاركة أعضائها السابقين أو الحاليين في الترشح للانتخابات.

- التراجع العلني وبشكل نهائي عن تصريحات التهديد الصادرة عن رئيس النيابة العامة للوزارات والهيئات العامة في 13 أكتوبر 2022، والتصريحات الصادرة عن مكتب شؤون الجمعيات السياسية بوزارة العدل والشؤون الإسلامية في 17 أغسطس 2022، وعن وزارة التنمية الاجتماعية في 21 أغسطس 2022، حيث تعمل تلك التصريحات جميعها على إثارة الخوف وعرقلة العملية الديمقراطية.

- وضع حد لجميع أشكال القمع والتجريم المتعلقة بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية وممارسة الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات.

- السماح لمراقبي الانتخابات المستقلين والدوليين بالوصول غير المقيد إلى البلاد لمشاهدة العملية الانتخابية بالكامل.

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الشخصيات المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان والسجناء السياسيين والمحكوم عليهم بالإعدام، الذين تحدثوا عن تعرضهم للتعذيب بمن فيهم حسن مشيمع وعبد الوهاب حسين والشيخ علي سلمان والشيخ عبد الجليل المقداد والدكتور عبد الجليل السنكيس وعبد الهادي الخواجة وعلي الحاجي وناجي فتيل.

لحكومة المملكة المتحدة

- دعوة الحكومة البحرينية في السر والعلن إلى تنفيذ توصيات هذا التقرير بالكامل، وذلك على أعلى المستويات الحكومية. التصريح علناً أن المملكة المتحدة لن تعترف بنتيجة انتخابات البحرين في ظل القمع الذي يقيد الحريات الأساسية ويجعل العملية الديمقراطية مستحيلة.

- التحذير بشكل علني من مناخ القمع والخوف والترهيب الذي من المقرر أن تجري فيه انتخابات البحرين 2022، ودعوة الدولة البحرينية إلى احترام القيم الديمقراطية وحقوق مواطنيها.

- التعليق الفوري لتقديم الدعم لجميع البرامج في البحرين عبر صندوق استراتيجية الخليج، وذلك في انتظار إجراء تحقيق مستقل لتداعيات هذا الصندوق على انتهاكات حقوق الإنسان، وحتى تُظهر البحرين تقدمًا ملموسًا في مجال حقوق الإنسان وذلك من خلال الإفراج غير المشروط عن قادة المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان والسجناء المحكوم عليهم بالإعدام.

لحكومات الاتحاد الأوروبي

- دعوة الحكومة البحرينية في السر والعلن إلى تنفيذ توصيات هذا التقرير بالكامل، وذلك على أعلى المستويات الحكومية. التصريح علناً أن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بنتيجة انتخابات البحرين في ظل القمع الذي يقيد الحريات الأساسية ويجعل العملية الديمقراطية مستحيلة.

- التحذير بشكل علني من مناخ القمع والخوف والترهيب الذي من المقرر أن تجري فيه انتخابات البحرين 2022، ودعوة الدولة البحرينية إلى احترام القيم الديمقراطية وحقوق مواطنيها.

3. المنهجية

معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD)، الذي تأسس عام 2013، يحقق في انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين ويدافع عن حماية حقوق الإنسان والمساءلة الفعالة والإصلاح الديمقراطي في البحرين. تم تقييد وصول BIRD في البحرين بسبب الأعمال الانتقامية ضد مديرها والقيود التي فرضتها الحكومة البحرينية على المنظمات الدولية.

وبسبب ذلك، أجرى المعهد مقابلات عن بعد مع كبار الفاعلين والخبراء الذين يمثلون المجتمعات المدنية والأمين العام السابق لجمعية وعد السياسية المنحلة إبراهيم شريف والممثل الإعلامي لجمعية الوفاق السياسية المنحلة سيد طاهر الموسوي. طلب اثنان من الذين تمت مقابلتهم ويمثلون منظمات المجتمع المدني عدم الكشف عن أسمائهم خوفًا من انتقام حكومة البحرين.

أجريت ثلاث مقابلات من خلال المكالمات الهاتفية كما أجريت مقابلة واحدة من خلال أسئلة مكتوبة. أجريت جميع المقابلات خلال تشرين الأول (أكتوبر) 2022 وشكل تحليلها النقدي عماد لهذا التقرير. يستند البحث أيضًا إلى مراجعة وتحليل معهد البحرين للحقوق والديمقراطية للقوانين البحرينية وتعديلات القوانين والبيانات والوثائق الحكومية بالإضافة إلى مراقبة وسائل الإعلام المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالانتخابات.

4. المشهد السياسي في البحرين

4.1. الدولة البوليسية والقمع المؤسسي

يهيمن نظام آل خليفة الملكي على مؤسسات الدولة في البحرين كما يستمر في حرمان المواطنين من حقهم في المشاركة السياسية الهادفة والمستقلة. بعد القمع الوحشي للاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في عام 2011، ألغت السلطات البحرينية بشكل ممنهج مجموعة واسعة من الحقوق السياسية والحريات المدنية و قامت بتفكيك المعارضة السياسية في البلاد وقمع المعارضة المستمرة من قبل المواطنين الشيعة.[1]

منذ عام 2011، واصلت الحكومة حملتها القمعية ضد المجتمع المدني من خلال فرض قيود صارمة عبر التشريعات القمعية وإلغاء حرية الصحافة وإساءة معاملة المعارضين وسجنهم وتنفيذ أعمال انتقامية ضد عائلاتهم.[2] مُنِع مراقبو حقوق الإنسان من الوصول إلى البلاد وتم حل وسائل الإعلام المستقلة[3] وغالبًا ما يتم تفريق الاحتجاجات بالقوة، وأحيانًا ما كان لذلك عواقب مميتة.[4]

تعد البحرين واحدة من أكثر الدول قمعاً للمجتمعات المدنية على هذا الكوكب. سجلت الدولة 2/40 فقط للحقوق السياسية و 10/60 للحريات المدنية في تقرير الحرية في العالم لعام 2022 الصادر عن منظمة فريدوم هاوس،[5] بينما احتلت المرتبة 167/180 فقط في "مؤشر حرية الصحافة العالمي" لعام 2022 من قبل مراسلون بلا حدود،[6] و 144/167 على مؤشر الديمقراطية لسنة 2021 لمجلة الإيكونوميست.[7] يلخص الرسم 1 واجهة الحرية والديمقراطية في البحرين.

---

[1] فريدوم هاوس (2022) *Freedom in the World: Bahrain* [تقرير] متوفر على:
https://freedomhouse.org/country/bahrain/freedom-world/2022

[2] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (14 سبتمبر 2022) *Cooperation with the United Nations, its representatives and mechanisms in the field of human rights - Report of the Secretary-General*. A/HRC/51/47, الأمم المتحدة. متوفر على:
https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc5147-cooperation-united-nations-its-representatives-and-mechanisms

[3] لو ب. (10 يوليو 2017) *The Closure of Al Wasat is A Story That Cannot be Ignored*. ميدل ايست آي. متوفر على: https://www.middleeasteye.net/opinion/closure-al-wasat-story-cannot-be-ignored

[4] معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (31 يوليو 2019) Young Protestor Dies Following Anti-Execution Protests. معهد البحرين للحقوق والديمقراطية. متوفر على:
https://birdbh.org/2019/07/bahrain-young-protestor-dies-following-anti-execution-protests/

[5] فريدوم هاوس (2022) *Freedom in the World: Bahrain* [تقرير] متوفر على:
https://freedomhouse.org/country/bahrain/freedom-world/2022

[6] مراسلون بلا حدود (4 أبريل 2022) World Press Freedom Index. متوفر على:
https://www.inpublishing.co.uk/articles/rsfs-2022-world-press-freedom-index-a-new-era-of-polarisation-20713

[7] ذا إيكونوميست (2021) *Democracy Index*. ذا إيكونوميست. متوفر على:
https://www.eiu.com/n/campaigns/democracy-index-2021/?utm_source=economist-daily-chart&utm_medium=anchor&utm_campaign=democracy-index-2020&utm_content=anchor-1

واجهة الحرية والديمقراطية في البحرين

تقرير الحرية في العالم لعام 2022 الصادر عن منظمة فريدوم هاوس

- **2/40 للحقوق السياسية**
- **10/60 للحريات المدنية**

مراسلون بلا حدود 2022

- **167/180 على مؤشر حرية الصحافة العالمي**

الإيكونوميست 2021

- **144/167 على مؤشر الديمقراطية**

الرسم *1*: واجهة الحرية والديمقراطية في البحرين

وعلى الرغم من أن المسلمين الشيعة يشكلون غالبية السكان، فقد كان تمثيلهم تاريخياً منقوصاً في كل من مجلس الوزراء والبرلمان البحرينيين. استخدمت السلطات قوات الأمن بشكل ممنهج لعزل الشيعة وإضفاء الطابع المؤسسي على القمع ضدهم وضد المجتمع المدني الأوسع وإعاقة قدرتهم على التنظيم السياسي. منذ عام 2016، قامت الحكومة بتفكيك جميع الجمعيات السياسية المعارضة تقريبًا وسجنت العديد من قادتها الرئيسيين.[8]

وفقًا لبحثٍ أجراه معهد البحرين للحقوق والديمقراطية في سبتمبر 2021 ، هناك ما يقدر بـ 1400 سجين سياسي في البحرين يقضي حوالي 500 منهم أحكامًا بالسجن لأكثر من 20 عامًا من إجمالي عدد نزلاء السجون الذي يتراوح ما بين 3200 و 3800.[9] في الواقع ، في ديسمبر 2021 ذكر "موجز السجون العالمي" أن البحرين تسجن سكانها بأعلى معدل في أي بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[10]

حتى الآن لا يزال المئات من المعارضين السياسيين في البحرين مسجونين ويقضي العديد منهم أحكامًا بالسجن المؤبد و هناك 26 من المحكوم عليهم بالإعدام بعد استنفاد جميع سبل الانتصاف القانونية. هذا وقد صدر أحكام بالإعدام على 12 من المحكوم عليهم بتهم سياسية بموجب قانون مكافحة الإرهاب، حصلت كل هذه القضايا ضمن مناخ من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بما في ذلك المحاكمات الجائرة وانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة واستخدام الاعترافات الكاذبة المنتزعة بالإكراه من خلال التعذيب.[11]

---

[8] فريدوم هاوس (2022) *Freedom in the World: Bahrain* [تقرير] متوفر على: https://freedomhouse.org/country/bahrain/freedom-world/2022

[9] بارينجتون، ل. (15 سبتمبر 2021) *Bahrain releases some political prisoners under new law*. رويترز. متوفر على: https://www.reuters.com/world/middle-east/bahrain-releases-some-political-prisoners-under-new-law-/2021-09-15

[10] موجز السجون العالمية (ديسمبر 2021) Institute for Crime and Policy Research at Birbeck. جامعة لندن. متوفر على: https://www.prisonstudies.org/highest-to-lowest/prison_population_rate?field_region_taxonomy_tid=21

[11] هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (10 أكتوبر 2022) *"The Court is Satisfied with the Confession" Bahrain Death sentences Follow Torture, Sham Trials*. هيومن رايتس ووتش. متوفر على:

بعدها في العام 2018، حُرم أعضاء الجمعيات السياسية المنحلة من حقهم في الترشح للانتخابات البرلمانية فيما يعرف بقانون العزل السياسي (انظر القسم 5.2).[12]

4.2. تاريخ الانتخابات

"الشعب لا يشرع بل يتمتع بسلطة تشريعية جزئية ومعظم السلطة تأتي من مجلس الشورى المعين من قبل الملك وسلطة الفيتو الخاصة بالملك المنصوص عليها في المادة (35) من الدستور. - إبراهيم شريف، مدافع عن حقوق الإنسان والأمين العام السابق لجمعية وعد السياسية المنحلة قسراً.[13]

في أكتوبر 2002، أجرت البحرين أول انتخابات برلمانية لها منذ 29 عامًا حيث كانت الانتخابات السابقة قد جرت في عام 1973.[14] ومع ذلك، على الرغم من هذه الخطوة الإيجابية ظاهريًا، ظلت العديد من التحديات أمام الإصلاحات الديمقراطية الوليدة في البحرين. جاء الزخم لهذه الانتخابات في أعقاب انتفاضة 1994-1999 التي شهدت توحد دعاة الإصلاح السياسي والاقتصادي ضد الوضع الراهن للأسرة الحاكمة الذي دام لعقود طويلة. رداً على الاحتجاجات، قدم الأمير حمد بن عيسى آل خليفة آنذاك سلسلة متنوعة من الإصلاحات عُرفت باسم ميثاق العمل الوطني للموافقة عليها عن طريق استفتاء عام 2001.[15]

عندما أكد الأمير للشعب البحريني أن الإصلاحات اللاحقة ستخضع للتشاور العام، توقع الكثيرون أن الطريق إلى الأمام في البحرين سيكون على أساس إطار دستور 1973 الذي أعطى البرلمان المنتخب سلطة كبيرة. ومع ذلك، بعد عام واحد فقط أصدر الملك دستورًا جديدًا في فبراير 2002 حول من خلاله الإمارة إلى مملكة. ثم دعا الملك حمد إلى إجراء انتخابات بلدية ونيابية مبكرة. تم تنفيذ كلا الإجراءين دون استشارة أي من الجمعيات السياسية الرئيسية مما أدى إلى خيبة أمل كبيرة بين النشطاء السياسيين.[16]

تعززت خيبة الأمل مع الدستور الجديد الذي أعطى الملك السلطة المطلقة وأنشأ مجلس أعلى غير منتخب- مجلس الشورى- الذي يتألف حصريًا من الأفراد المعينين شخصيًا من قبل الملك، جنبًا إلى جنب مع المجلس المنتخب والمعروف باسم مجلس النواب. من تلك اللحظة فصاعدًا، يتشارك كلا المجلسين في عدد متساوٍ من أعضاء البرلمان ومستويات متساوية ظاهريًا من السلطة.[17]

وفقًا لإبراهيم شريف المدافع عن حقوق الإنسان والأمين العام السابق لجمعية وعد السياسية المنحلة قسرياً ، أعطى هذا الدستور السلطة التنفيذية البحرينية سلطة إعاقة أو نقض أي تشريع من خلال استخدام المجلس الثاني الذي عينه الملك.[18] وقال شريف: "بالتالي، فإن الناس لا يشرعون لأنهم يمتلكون سلطة تشريعية جزئية فقط. إن حق النقض للسلطة التنفيذية يعني أيضًا أن السلطات التشريعية والرقابية تقع بين يديها. هذا يجعل من الصعب للغاية التصويت ضد أي وزير لإخراجه

---

https://www.hrw.org/report/2022/10/10/court-satisfied-confession/bahrain-death-sentences-follow-torture-sham-trials

[12] فريدوم هاوس (2022) *Freedom in the World: Bahrain* [تقرير] متوفر على: https://freedomhouse.org/country/bahrain/freedom-world/2022

[13] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وإبراهيم شريف، 18 أكتوبر ٢٠٢٢

[14] ألريشسن، ك. (29 مايو 2013) *Bahrain's Uprising: Regional Dimensions and International Consequences. Stability*. المجلة الدولية للأمن والتنمية، 2(1)، صفحة 14. متوفر على: https://www.stabilityjournal.org/articles/10.5334/sta.be/

[15] المرجع نفسه.

[16] المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (2002) *Bahrain's October 24 and 31, 2002 Legislative Elections*. [تقرير] ص. 2. متوفر على: https://constitutionnet.org

[17] المرجع نفسه.

[18] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وإبراهيم شريف، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢

من منصبه." وأضاف: "أعتقد أن السبب هو أن السلطة التنفيذية لا تريد أن يُنظر إليها على أنها من يعارض إرادة الشعب، لذلك قامت بتعيين مجلس الشورى للقيام بهذه المهمة."[19]

في الواقع، بموجب الدستور الحالي يحتفظ الملك بصلاحيات واسعة بما في ذلك منح العفو وتعيين وإقالة رئيس الوزراء والوزراء والقضاة والمسؤولين المدنيين والعسكريين والسفراء ومجلس الشورى. كما أنه يمتلك صلاحيات تشريعية كبيرة تمكنه من المصادقة على التعديلات الدستورية واقتراح التشريعات والنقض على القوانين.[20] لا يمكن تجاوز حق النقض للملك على قانون إلا بأغلبية الثلثين من قبل مجلسي الشورى والنواب[21] وهو أمر مستبعد جدًا نظرًا لسيطرة الملك على مجلس الشورى. وهذا يعني أن الملك يتحكم فعليًا في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في البلاد.

نتيجة لذلك قررت الجمعية الإسلامية الشيعية الرئيسية الوفاق والجمعية العلمانية الليبرالية وعد مع اثنين من شركائهما، مقاطعة الانتخابات البرلمانية لعام 2002 بسبب عدم التحرك على الدستور والقيود التي يفرضها قانون الانتخابات. رداً على ذلك، حاولت الحكومة المصالحة من خلال الاجتماع مع الجمعيات السياسية وإلغاء تنفيذ أجزاء معينة من قانون الانتخابات. ومع ذلك، فقد باءت هذه المساعي بالفشل وسط معرفة واسعة النطاق من قبل المعارضة بعدم وجود نية حقيقية للنظام لإجراء إصلاح حقيقي. كما شعروا أن هناك أزمة دستورية حيث تخلى الملك عن وعده بإقامة دستور عام 2002 الجديد على أساس دستور 1973.[22]

نظرًا لأن العديد من الفاعلين السياسيين البارزين على الساحة السياسية في البحرين قرروا عدم الترشح بسبب خيبة أملهم من النظام الجديد الذي فرضه الملك ورفضهم لشرعية دستور 2002 الجديد، فقد أصبحت انتخابات عام 2002 استفتاءً على خطة الملك للإصلاح السياسي بدلاً من التصويت لمرشحين محددين. وفقًا للمعهد الوطني الديمقراطي (NDI) ، قوبل يوم الانتخابات بمستويات منخفضة جدًا من إقبال الناخبين حيث بقي أكثر من نصف السكان البحرينيين في منازلهم ولم يذهبوا إلى صناديق الاقتراع.[23]

وأكد وزير الإعلام في البلاد أن 52٪ من السكان صوتوا لصالح المسار الديمقراطي للملك. لكن المعارضة ردت باتهامات بالإكراه. وفقًا لجماعات المعارضة، أخافت الحكومة البحرينيين لاجبارهم على التصويت من خلال طلب ختم جوازات سفرهم.[24] أفادت فريدوم هاوس في وقت لاحق أن هناك اعتقادًا واسعًا بأن الأشخاص الذين ليس لديهم طوابع التصويت على جوازات سفرهم معرضون بشكل أكبر لخطر منعهم من السفر.[25]

4.3. الانتخابات العامة في البحرين 2018

في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، أجرت البحرين أحدث انتخابات برلمانية وسط مناخ سياسي من التوترات المتصاعدة والقمع المتفاقم الموصوف بأنه "لا يفضي إلى انتخابات حرة."[26] في الفترة الانتقالية منذ انتخابات 2014، تم تقليص حرية

---

[19] المرجع نفسه.
[20] كونستيتيوشن نت (2011) Constitutional history of Bahrain. متوفر على: https://constitutionnet.org/country/bahrain
[21] المرجع نفسه.
[22] المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (2002) *Bahrain's October 24 and 31, 2002 Legislative Elections*. [تقرير] ص. 3. متوفر على: https://constitutionnet.org
[23] المرجع نفسه.
[24] سينغوبتا ، س. (25 أكتوبر 2022) *Bahrain Says 52% Turnout Meets Democratic Goals*. نيويورك تايمز. متوفر على: https://www.nytimes.com/2002/10/25/world/bahrain-says-52-vote-turnout-meets-democratic-goals.html
[25] فريدوم هاوس (2022) *Freedom in the World: Bahrain* [تقرير] متوفر على: https://freedomhouse.org/country/bahrain/freedom-world/2022
[26] هيومن رايتس ووتش (20 نوفمبر 2022) *Bahrain: No Free Elections in Current Environment*. هيومن رايتس ووتش. متوفر على: https://www.hrw.org/news/2018/11/20/bahrain-no-free-elections-current-environment

المعارضة في العمل بشكل كبير. في عام 2016 ، تم إيقاف جمعية الوفاق الشيعية المعارضة قسرا[27] وحلّت المحاكم جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) في عام 2017[28] وأُغلقت الصحيفة المستقلة الوحيدة "الوسط" قسرا في عام 2017.[29] حكم على ثلاثة من نشطاء الوفاق البارزين بمن فيهم الزعيم الشيخ علي سلمان بالسجن مدى الحياة في الأسابيع التي سبقت إجراء الانتخابات على الرغم من محاكمة الناشطين الآخرين غيابيا،[30] وأنهت البحرين الوقف الفعلي لعقوبة الإعدام في عام 2017 بإعدام ثلاثة أفراد حُكم عليهم جميعًا بالإعدام بتهم سياسية تتعلق بجريمة قتل مزعومة. وقد أدان المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي إعداماتهم على أنها عمليات قتل خارج نطاق القضاء.[31]

في 11 يونيو/حزيران 2018، وقع الملك حمد تعديلاً على قانون ممارسة الحقوق السياسية يحظر على أي شخص ينتمي إلى جمعية سياسية منحلة أو أدين سابقًا وحُكم عليه بالسجن لأكثر من ستة أشهر من الترشح لمنصب سياسي. هذا التشريع المعروف الآن باسم "قانون العزل السياسي" يستبعد فعليًا مرشحي المعارضة من المشاركة في انتخابات 2022 المقبلة. كما جرت الانتخابات وكبار قادة المعارضة ومئات السجناء السياسيين الآخرين ما زالوا وراء القضبان. في الأسابيع التي سبقت الانتخابات، اعتُقل النائب السابق علي راشد العشيري بعد أن غرد عبر تويتر عن مقاطعته الانتخابات.[32] أدان مشرعون من المملكة المتحدة[33] والولايات المتحدة[34] والاتحاد الأوروبي[35] المناخ القمعي للانتخابات.

جرت الانتخابات البرلمانية لعام 2018 لمجلس نواب البحريني على دورتين في 24 نوفمبر و 1 ديسمبر حيث تم تحديد 31 مقعدًا من 40 مقعدًا في الجولة الثانية. تم إعادة انتخاب ثلاثة من شاغلي المناصب فقط حيث شغل 37 نائبًا جديدًا مقاعدهم. وزعمت الحكومة أن نسبة الإقبال على التصويت كانت أعلى مستوى تاريخيًا بنسبة 67٪ وهو ما يمثل زيادة

---

[27] عبودي، س. (14 يونيو 2016) *Bahrain Court Shuts Down Main Shi'ite Muslim Opposition Group*. رويترز. متوفر على: https://www.reuters.com/article/us-bahrain-rights-alwefaq-idUSKCN0Z01DU

[28] معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (31 مايو 2017) *Secular Opposition Society Waad Dissolved Assets Confiscated*. معهد البحرين للحقوق والديمقراطية. متوفر على: https://birdbh.org/2017/05/secular-opposition-society-waad-dissolved-assets-confiscated/

[29] دويتشه فيله (4 يونيو 2017) *Bahrain Shuts Down Independent Newspaper Amid Opposition Crackdown*. دويتشه فيله. متوفر على: https://www.dw.com/en/bahrain-shuts-down-independent-newspaper-amid-opposition-crackdown/a-39113313#

[30] وينتور، ب. (4 نوفمبر 2018) *Bahrain Court Gives Opposition Figures Life Sentences for Spying*. ذا غارديان. متوفر على: https://www.theguardian.com/world/2018/nov/04/bahrain-court-gives-opposition-figures-life-sentences-for-spying

[31] كالامارد، أ. [تغريدة] 15 يناير. متوفر على: https://twitter.com/AgnesCallamard

[32] هيومن رايتس ووتش (20 نوفمبر 2022) *Bahrain: No Free Elections in Current Environment*. هيومن رايتس ووتش. متوفر على: https://www.hrw.org/news/2018/11/20/bahrain-no-free-elections-current-environment

[33] معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (20 نوفمبر 2018) *Cross Party Parliamentarians Condemn Upcoming Elections in Bahrain and Urge FCO to Act*. معهد البحرين للحقوق والديمقراطية. متوفر على: https://birdbh.org/2018/11/20-cross-party-parliamentarians-condemn-upcoming-elections-in-bahrain-and-urge-fco-to-act/

[34] لجنة حقوق الإنسان (6 نوفمبر 2018) *Co Chairs Urge King of Bahrain to Ensure Free and Fair Elections* [بيان صحفي]. لجنة حقوق الإنسان. متوفر على: https://humanrightscommission.house.gov/news/press-releases/co-chairs-urge-king-bahrain-ensure-free-and-fair-elections

[35] أعضاء البرلمان الأوروبي (16 نوفمبر 2018) *MEPs Letter to King of Bahrain*. متوفر على: https://www.adhrb.org/wp-content/uploads/2018/11/MEPs-letter-to-King-of-Bahrain.pdf

بنسبة 13٪ عن الانتخابات السابقة في عام 2014.[36] مع ذلك، زعمت جمعية الوفاق المعارضة المحظورة أن نسبة المشاركة الحقيقية بلغت حوالي 30٪ مما يدل على أن الإرادة الواضحة للشعب البحريني كانت ترفض هذه الانتخابات.[37]

[36] نعر، إ. (24 نوفمبر 2018) *Voter Turnout in Bahrain Election Estimated at Over 67%*. العربية نيوز. متوفر على:
https://english.alarabiya.net/News/gulf/2018/11/24/Bahrainis-head-to-polls-as-general-election-voting-begins

[37] مرآة البحرين (25 نوفمبر 2018) *Al-Wefaq Announces Failure of Elections: 30% Turnout at Most*. مرآة البحرين. متوفر على: http://bahrainmirror.com/en/news/51115.html

5. التشريعات القمعية

5.1. التشريعات التي تحكم الانتخابات

"يسمح القانون الانتخابي للملك بتحديد الدائرة الانتخابية مما يمنح السلطة التنفيذية السيطرة الكاملة على تقسيم الدوائر / التلاعب في الدوائر الانتخابية. يمكن للنظام أن يقرر أي حي يذهب إلى أي دائرة. ليس لدينا نظام صوت واحد لرجل واحد. يمكن أن يكون لديك دائرة انتخابية واحدة أكبر بكثير من الثانية لمجرد أن الأولى فيها كتلة تصويت معارضة كبيرة بينما الثانية فيها كتلة تصويت موالية صغيرة." - ابراهيم شريف[38]

الإطار الانتخابي

كان القانون الانتخابي الأصلي الذي تم تقديمه قبل الانتخابات البرلمانية لعام 2002 شديد التقييد. تضمن القانون عناصر من "قانون مجلس الشورى ومجلس النواب" و "المرسوم بقانون رقم 14 لممارسة الحقوق السياسية" مما منع الجمعيات السياسية من ترشيح القوائم أو دعم المرشحين ومنع المرشحين من الحصول على الدعم المالي وجعل القيام بحملات دعائية في الأماكن العامة غير قانوني.[39]

في منتصف سبتمبر 2002، وسط استياء من الجمعيات السياسية أعلن الملك حمد أنه رفع الحظر المفروض على الحملات الانتخابية العامة وكذلك مشاركة الجمعيات السياسية ودعم المرشحين في العملية الانتخابية. مع ذلك، من خلال منع المرشحين من قبول الأموال من مصادر خارجية يمكن فقط للمرشحين الذين يمكنهم تمويل أنفسهم بشكل فعال قيادة الحملات التنافسية. كما أدى عدم وجود سقف للإنفاق إلى أن هؤلاء المرشحين أنفسهم يمكن أن يستغلوا ثرواتهم الشخصية لصالح النجاح الانتخابي.[40]

على غرار القوانين الأخرى في البلاد، كان القانون الانتخابي واسعًا جدًا وفضفاض الصياغة مع إرشادات محدودة حول إجراءات الانتخابات الرئيسية. لم تصدر الحكومة البحرينية أي لوائح أو لوائح انتخابية تكميلية مما أدى إلى تطبيق غير متسق لقانون الانتخابات قبل وأثناء يوم الانتخابات.[41]

التلاعب بالدوائر الإنتخابية

منذ الانتخابات التشريعية لعام 2002، أصبح التلاعب بالدوائر الانتخابية لصالح المرشحين السنّة الموالين للنظام قضية خطيرة. وفقًا لنظام توزيع المقاعد، في المحافظات المكتظة بالسكان ذات الأغلبية الشيعية قد يتطلب الفوز بمقعد آلاف الأصوات في حين أن بضع مئات من الأصوات يمكن أن تؤمن مقعدًا في محافظة ذات أغلبية سنية.[42] هذا التصميم للدوائر الانتخابية يضعف القوة التصويتية للأغلبية الشيعية ويضمن استمرار المرشحين السنة الموالين للنظام في كونهم القوة المهيمنة في الهيئات المنتخبة حديثًا في البحرين.[43]

---

[38] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وإبراهيم شريف، 18 أكتوبر 2022

[39] المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (2002) *Bahrain's October 24 and 31, 2002 Legislative Elections*. [تقرير] ص. 3. متوفر على: https://constitutionnet.org

[40] المرجع نفسه.، ص. 4

[41] المرجع نفسه.، ص. 4

[42] المرجع نفسه.، ص. 4

[43] فريدوم هاوس (2022) *Freedom in the World: Bahrain* [تقرير] متوفر على: https://freedomhouse.org/country/bahrain/freedom-world/2022

5.2. التعديلات القمعية لقانون الانتخابات

"الإطار التشريعي للانتخابات في البحرين لا يضمن انتخابات نزيهة وعادلة". - ناشط مجتمع مدني[44]

حدد المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية الإطار القانوني للحقوق السياسية وكيفية ممارستها وجداول الناخبين (السجل الانتخابي) وتنظيم عمليتي الاستفتاء والانتخاب وجرائم الاستفتاء والانتخابات في مملكة البحرين.[45]

تم تعديل هذا التشريع على مر السنين بالمرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2002 والقانون رقم (36) لسنة 2006 والمرسوم بقانون رقم (57) لسنة 2014 والقانون رقم (14) لسنة 2016 والقانون رقم (25) لسنة 2018، مما ضمّن المزيد من الإجراءات القمعية في العملية الانتخابية.

5.2.1. تحليل القوانين

"عشرات الآلاف محرومون من الترشح بسبب انتمائهم إلى جمعيات سياسية منحلة." - ناشط مجتمع مدني[46]

قانون رقم *(36)* لسنة *2006*

أدخل هذا القانون تعديلات على المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2002 ، والتي أكدت بالتالي على حرمان ما يلي من ممارسة حقهم الانتخابي:

1. "المحكوم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة حتى يرد إليه اعتباره.
2. المحكوم عليه بالحبس في إحدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك ما لم يكن الحكم موقوفاً تنفيذه أو كان المحكوم عليه قد ردَّ إليه اعتباره."[47]

كما أكد القانون على منع ما يلي من الترشح لعضوية مجلس نواب:

1. "المحكوم عليه بعقوبة جناية حتى وإن صدر بشأنه عفو خاص عن العقوبة أو ردَّ إليه اعتباره.
2. المحكوم عليه بعقوبة الحبس في الجرائم العمدية لمدة تزيد على ستة أشهر حتى وإن صدر بشأنه عفو خاص عن العقوبة، وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من اليوم التالي لتاريخ تنفيذ العقوبة أو سقوطها أو من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم نهائياً إذا كان مشمولاً بوقف التنفيذ."[48]

كان التعديل الذي أدخله هذا القانون إيذانا ببدء التمييز التشريعي ضد الأفراد المعفو عنهم والذي تم تأهيلهم في البحرين من خلال تجريدهم من حقهم في الترشح لمجلس نواب. وهذا يعني أن ضحايا المحاكمات الصورية والجائرة ما زالوا محرومين من حقوقهم حتى لو تم العفو عنهم أو إعادة تأهيلهم.[49]

---

[44] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وناشط في المجتمع المدني، 19 أكتوبر 2022

[45] هيئة التشريع والرأي القانوني (3 يوليو 2002) مرسوم بقانون رقم *(14)* لسنة *2002* متوفر على: https://lloc.gov.bh/HTM/L1402.htm

[46] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وناشط في المجتمع المدني، 19 أكتوبر 2022

[47] هيئة التشريع والرأي القانوني (30 يوليو 2006) قانون رقم *(36)* لسنة *2006* متوفر على: https://lloc.gov.bh/HTM/K3606.htm

[48] المرجع نفسه.

[49] هيومن رايتس ووتش ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (10 أكتوبر 2022) *"The Court is Satisfied with the Confession" Bahrain Death sentences Follow Torture, Sham Trials*. هيومن رايتس ووتش. متوفر على: https://www.hrw.org/report/2022/10/10/court-satisfied-confession/bahrain-death-sentences-follow-torture-sham-trials

المرسوم التشريعي رقم *(57)* لسنة *2014*

أجرى المرسوم التشريعي رقم (57) لسنة 2014 تعديلاً على المادة 8 من المرسوم التشريعي رقم (14) لسنة 2002 بشأن القواعد المنظمة لإعداد جداول الناخبين للدوائر. وفقاً للبند 2 من المادة 8 المعدلة حديثاً، يجب أن تتضمن الجداول أسماء الناخبين وفق الشروط المنصوص عليها في المادة (2) من المرسوم التشريعي رقم (14) لسنة 2002 حيث "يراعى في ذلك المشاركة سابقاً في العملية الانتخابية من واقع السجلات، على ألا يكون الناخب محروماً أو معفياً من مباشرة الحقوق السياسية وقت إعداد الجداول أو خلال المدة المحددة لتصحيحها. ويكون القيد شاملاً اسم الناخب ورقمه الشخصي ومحل إقامته العادية."[50]

وتعليقًا على هذا التعديل قال إبراهيم شريف: "الغرض من هذا التعديل واضح. إذا تمكنوا من شطب عشرات الآلاف من الأشخاص الذين لم يصوتوا في الانتخابات السابقة، فلا داعي للقلق بشأن النسبة المئوية للأشخاص الذين يصوتون. يمكنهم الإعلان عن نسبة أعلى من إقبال الناخبين."[51]

وأضاف: "تم إدخال هذا التعديل في سبتمبر 2014. وبعد شهرين، أجريت الانتخابات. لم يطبقوا هذا القانون على من لم يصوتوا في عام 2010. ولم يتم تطبيق هذا القانون في عمليتين انتخابيتين إلى الآن. لكن فجأة ، يحاولون تطبيقه في عام 2022. إذا كان هذا هو حقًا قانون المملكة، فلماذا لم يطبقوه في الانتخابات السابقة؟ لماذا الآن؟ إنها أداة طوارئ لاستخدامها في أي وقت. كان هناك قرار سياسي بتفسير القانون بطريقة مختلفة هذا العام. في نهاية المطاف، ليس هذا هو حكم القانون بل حكم صانعي القرار."

نظرا لصياغته الفضفاضة، أعطى هذا المرسوم لمتخذي القرار لا سيما في لجنة الانتخابات ووزارة العدل سلطة تفسير تطبيقاته مما سمح لهم بشطب أسماء الأفراد الذين لم يصوتوا في الانتخابات السابقة من أجل التلاعب بمعدل إقبال الناخبين وتعزيز نسبة مشاركة عالية (انظر القسم 5.2.2).

قانون رقم *(14)* لسنة *2016*

أدخل القانون رقم (14) لسنة 2016 تعديلاً على المادة 30 من المرسوم التشريعي رقم (14) لسنة 2002. ينص البند 4 من المادة 30 على ما يلي: "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر، يعاقَب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أخلَّ بحرية الاستفتاء أو الانتخاب أو بنظام إجراءاتهما وذلك عبراستعمال القوة أو التهديد أو التشويش أو بالاشتراك في التجمهر أو المظاهرات."[52]

وقد وفر هذا القانون الأساس القانوني لحرمان الشعب البحريني من حقه في الإدانة العلنية أو حتى الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات. يساهم ذلك في خلق مناخ من الخوف والترهيب من خلال إسكات شرائح كبيرة من السكان بالقوة تحت تهديد التداعيات القضائية في حال انتقدوا الانتخابات وذلك في تناقض صارخ مع ادعاءات السلطات المستمرة بأن الانتخابات المقبلة ستكون رمزًا للقيم الديمقراطية وتسميتها "بالعرس الديمقراطي."[53]

---

[50] هيئة التشريع والرأي القانوني (22 سبتمبر 2014) مرسوم بقانون رقم *(57)* لسنة *2014* متوفر على:
https://lloc.gov.bh/HTM/L5714.htm

[51] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وإبراهيم شريف، 18 أكتوبر 2022

[52] هيئة التشريع والرأي القانوني (12 يونيو 2016) قانون رقم *(14)* لسنة *2016* متوفر على:
https://lloc.gov.bh/HTM/K1416.htm

[53] أخبار الخليج (24 سبتمبر 2022) الشباب.. الرقم الصعب في الانتخابات ٥٠ ألف شاب وشابة يصوتون للمرة الأولى متوفر على:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1309796

قانون رقم *(25)* لسنة *2018* *(قانون العزل السياسي)*

استبدل القانون رقم (25) لسنة 2018 المشار إليه بقانون العزل السياسي الفقرة 2 من المادة 3 من المرسوم التشريعي رقم (14) لسنة 2002. وبحسب هذا التعديل يُمنع من الترشح لعضوية مجلس نواب:

1. "المحكوم عليه بعقوبة جناية حتى وإنْ صدر بشأنه عفو خاص عن العقوبة أو رُدَّ إليه اعتباره.
2. المحكوم عليه بعقوبة الحبس في الجرائم العمْدية لمدة تزيد على ستة أشهر حتى وإنْ صدر بشأنه عفو خاص عن العقوبة.
3. قيادات وأعضاء الجمعيات السياسية الفعليين المنحلَّة بحكم نهائي لارتكابها مخالفة جسيمة لأحكام دستور المملكة أو أيٍّ قانون من قوانينها.
4. كل مَن تعمَّد الإضرار أو تعطيل سير الحياة الدستورية أو النيابية، وذلك بإنهاء أو ترْك العمل النيابي بالمجلس، أو تم إسقاط عضويته لذات الأسباب."[54]

يقمع هذا التعديل الحقوق السياسية للأفراد المندرجين في إطار هذه الفئات ويحرمهم من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية في البحرين. بالإضافة إلى السجناء المستبعدين سابقًا من الحياة السياسية بموجب القانون رقم (36) لسنة 2006 ، فإن هذا القانون يستثني الآن "قادة وأعضاء" الجمعيات السياسية التي سبق حلها. وهذا يعني أن البحرينيين الذين كانوا أعضاء في جماعات المعارضة المنحلة قبل تشديد الحكومة للقيود المفروضة على الحقوق السياسية يُعاقبون على أفعال سابقة كانت قانونية في ذلك الوقت.

بالإضافة إلى ذلك ، بينما استثنى القانون رقم (36) لسنة 2006 السجناء السابقين من الحياة السياسية لمدة 10 سنوات ، فإن التعديل الذي أدخل من خلال هذا القانون رقم (25) لسنة 2018 ألغى الإطار الزمني الذي يسري فيه القانون. وهذا يعني أن العزلة السياسية للأفراد المتأثرين بالقانون لا تخضع لأي تاريخ انتهاء مما يجعلهم معرضين للتهميش مدى الحياة.

قانون رقم *(36)* لسنة *2018* *(قانون العزل المدني)*

لاحقًا في أغسطس 2018، أصدرت السلطات البحرينية القانون رقم (36) لسنة 2018 المشار إليه بقانون العزل المدني والذي عدّل المادة 43 من القانون رقم (21) لسنة 1989. نصّ القانون الجديد على أن أي عضو في مجلس إدارة أي جمعية يجب أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.[55] وهذا يعني أن القواعد المنصوص عليها في القانون رقم (25) لسنة 2018 الذي يحرم السجناء السابقين وأعضاء الجمعيات السياسية المنحلة من حقوقهم المدنية والسياسية تمتد لتشمل أي شخص يرغب في أن يصبح عضوًا في مجلس إدارة أي جمعية.

وعلق أحد ممثلي منظمات المجتمع المدني الذي طلب عدم الكشف عن هويته خوفًا من الانتقام والذي يتأثر بهذا القانون، قائلاً: "اعتقدنا أن قانون العزل السياسي لم يطال سوى الأفراد الذين يرغبون في الترشح للانتخابات البرلمانية. ومع ذلك، كان التعديل أوسع وامتد إلى ما بعد الانتخابات العامة. يُسمح لي بالتصويت ، لكن لا يمكنني الترشح. هذا القانون الموسع له تأثير سلبي على أعضاء الجمعيات السياسية السابقة مثل الوفاق أو وعد أو أمل، التي كانت منظمات مرخصة تعمل رسميًا في البلاد. تخيل أن الأعضاء الذين انضموا إلى هذه المنظمات لا يُسمح لهم بالترشح لانتخابات مجالس إدارة منظمات حقوق الإنسان أو الجمعيات الخيرية أو حتى النوادي الرياضية والنوادي الاجتماعية الأخرى."[56]

---

[54] هيئة التشريع والرأي القانوني (10 يونيو 2018) قانون رقم *(25)* لسنة *2018* متوفر على: https://lloc.gov.bh/HTM/K2518.htm

[55] هيئة التشريع والرأي القانوني (30 يوليو 2018) قانون رقم *(36)* لسنة *2018* متوفر على: https://lloc.gov.bh/HTM/K3618.htm

[56] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وممثل منظمة المجتمع المدني، 20 أكتوبر 2022

5.2.2. تداعيات القوانين

كان لتطبيق المرسوم التشريعي رقم (14) لسنة 2002 بشأن مباشرة الحقوق السياسية، آثاراً قمعية على الحياة المدنية والسياسية في البحرين، بما في ذلك الانتخابات العامة حيث أنه من بين السجناء السابقين وأعضاء الجمعيات السياسية المنحلة مدافعون عن حقوق الإنسان وشخصيات معارضة شاركوا في احتجاجات مؤيدة للديمقراطية واستهدفتهم قوات الأمن البحرينية بوحشية منذ انتفاضة 2011 السلمية.

وبما أن هؤلاء الأفراد محرومون من حقهم في الترشح للانتخابات العامة وكذلك تم استبعادهم من عضوية منظمات المجتمع المدني فإنهم يفتقرون إلى منصات للمشاركة السياسية والمدنية حيث يمكن تمثيلهم. لذلك، بما أن الانتخابات في البحرين لا تضمن تمثيل هؤلاء المواطنين فهذه الانتخابات صورية ولا تحافظ على قيم الديمقراطية.

ووفقًا لإبراهيم شريف، في عام 2005 قدمت جماعات المعارضة عريضة إلى ملك البحرين موقعًا من أعضاء جمعيات سياسية. تلقت العريضة أكثر من 75000 توقيع كانت السلطات على دراية بهم جيدًا. واعترضت الحكومة على العريضة وهددت باتخاذ إجراءات قانونية ضد جماعات المعارضة لأنها تجمع تواقيع من السكان حيث اعتبرت الحكومة ذلك فعلاً غير قانونياً. هؤلاء الموقعون الذين كانوا أعضاء في جمعيات سياسية منحلة ممنوعون حاليًا من الترشح للانتخابات العامة.[57]

وبالمثل، قال سيد طاهر الموسوي ممثل الوفاق الإعلامي: "إن الأشخاص الذين يطالهم قانون العزل السياسي يبلغ متوسط عددهم حوالي 80 ألف فرد. هؤلاء أعضاء في جمعيات سياسية منحلة مثل الوفاق ووعد وأمل. هؤلاء هم الأشخاص الذين لديهم نشاط سياسي وآراء سياسية. كما يعكس إبعادهم عن المشهد الانتخابي فكرة أن العملية الانتخابية لا تجلب التمثيل الشعبي إلى المجلس. لذلك لا يمكن للبرلمان أن يعكس إرادة الشعب ."[58]

وعن عدد السجناء السابقين المتأثرين بقانون العزل السياسي، أضاف الموسوي: "حسب معطياتنا وصل عدد السجناء إلى ما يقارب 20000 منذ 2011. ومنهم من دخلوا وخرجوا من السجن، لكن ليس لدينا سجل بمن حكم عليه ومن اعتقل لبضعة أيام فقط. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن إصدار الأحكام على الأفراد كان ديناميكيًا مستمرًا منذ عام 2011 حتى الآن وأن جزءًا كبيرًا من هؤلاء العشرين ألفًا ليسوا أعضاء في الجمعيات السياسية لأنهم لم يكونوا في عمر المشاركة السياسية ."[59]

يمكن أيضًا قياس تأثير القوانين القمعية في البحرين من خلال فحص الأرقام الرسمية التي تنشرها السلطات البحرينية. كشفت اللجنة التنفيذية لانتخابات 2018 أن الكتلة الإجمالية للناخبين بلغت 365467.[60] في عام 2022، أعلنت اللجنة أن 50 ألف شاب وشابة سيصوتون لأول مرة في الانتخابات العامة لعام 2022.[61] وبالتالي، من المتوقع أن يبلغ إجمالي كتلة الناخبين هذا العام حوالي 415467. إلا أن الإدارة التنفيذية للانتخابات النيابية والبلدية لعام 2022 أعلنت أن إجمالي الكتلة الانتخابية بلغ 344713 ناخباً فقط.[62]

---

[57] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وإبراهيم شريف، 18 أكتوبر 2022

[58] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وسيد طاهر الموسوي، 24 أكتوبر 2022

[59] المرجع نفسه.

[60] وكالة أنباء البحرين (16 أكتوبر 2018) غدا الأربعاء فتح باب الترشح.. اللجنة التنفيذية للانتخابات: حجم الكتلة الانتخابية النهائية *365467* ناخبا متوفر على:
https://www.bna.bh/news?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDrNqW69%2FRQ5hTDHrge52TEY%3D

[61] أخبار الخليج (24 سبتمبر 2022) الشباب.. الرقم الصعب في الانتخابات ٥٠ ألف شاب وشابة يصوتون للمرة الأولى متوفر على:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1309796

[62] أخبار الخليج (6 أكتوبر 2022) 344 ألف ناخب في انتخابات 2022 متوفر على:
http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1311321

وهذا يعني أنه بالإضافة إلى 80000 فرد مُنعوا من الترشح للانتخابات في عام 2022، هناك ما يقرب من 71467 فردًا حرموا من حقهم في التصويت دون الاضطرار إلى الخضوع لعملية استئناف. نظرًا لأن السلطات البحرينية لم تعلن رسميًا عن عدد الأشخاص المتأثرين من قوانينها القمعية، فلا يزال من غير الواضح سبب استبعاد هؤلاء الأفراد من عملية التصويت. قد يكون ذلك نتيجة الحبس حسب المادة 3 من المرسوم التشريعي المعدل رقم (14) لسنة 2002 أو بسبب محاضر المشاركة السابقة في العملية الانتخابية حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 8.

6. المشهد الانتخابي لعام 2022

6.1. رد فعل المعارضة السياسية

أعتقد أن العملية السياسية كلها مزورة. ولهذا فإن الوفاق لديها موقف ضد العملية السياسية برمتها نتيجة وجود أزمة. ترتبط هذه الأزمة بالأزمة الدستورية والأزمة السياسية وأزمة الحقوق بالإضافة إلى مجموعة الأزمات المرتبطة بالأزمة العامة. الانتخابات امتداد لطبيعة الأزمة ." - سيد طاهر الموسوي ممثل الوفاق الاعلامي[63]

نتيجة لقانون العزل السياسي، تم استبعاد الجمعيات السياسية المنحلة قسراً من السباق الانتخابي لعام 2022. ومع ذلك، فقد قرر أعضاء المعارضة السياسية وأهالي السجناء السياسيين مقاطعة الانتخابات طواعية وعلنية.[64]

تنبع الدعوات لمقاطعة الانتخابات من فشل البرلمان في تمرير قوانين تفيد المصلحة العامة. بدلاً من ذلك، يواصل البرلمان دفع التشريعات التي تزيد من تعقيد سبل عيش الناس والوضع الاقتصادي والحقوق المدنية والسياسية.[65]

ووصف الموسوي العملية السياسية برمتها، بما في ذلك الانتخابات، بأنها مزورة، مما دفع جمعية الوفاق للمطالبة بمقاطعة الانتخابات. وقال: "الانتخابات امتداد لطبيعة الأزمة الدستورية والسياسية والحقوقية في البلاد. في ظل هذه الأزمة السياسية، أصبح البرلمان بحكم صلاحياته ومكوناته غير قادر على إصلاح أي شيء. البرلمان الآن يشرعن الانتهاكات والفساد وتردي الخدمات ونهب المال العام. وعليه، فإن فكرة المقاطعة جاءت الى بالنا ليس لأن البرلمان غير قادر على فعل أي شيء، بل لأن البرلمان أصبح شريكًا في كل الأوضاع السياسية والاقتصادية والخدمية المتدهورة في البحرين. "[66]

وأضاف: "هناك أيضًا موضوع إدارة العملية الانتخابية، حيث يدير النظام العملية الانتخابية ويصمم الدوائر الانتخابية ويضع القوائم الانتخابية. النظام قادر أيضًا على تفضيل من يريد في العملية الانتخابية لذلك إذا كان لدى النظام مجلس معين وجزء كبير من المجلس المنتخب فالنتيجة بالتأكيد أنه لا يمكنك تشريع أي شيء يخدم الشعب. لذلك، أصبح البرلمان بعد عام 2014 برلمانًا يشرّع لصالح السلطة الحاكمة ."[67]

أثار أحد نشطاء المجتمع المدني، الذي أجرى معهد البحرين للحقوق والديمقراطية مقابلة معه والذي طلب عدم ذكر اسمه خوفًا من الانتقام، مخاوفاً بشأن المرشحين وحملاتهم الانتخابية. وقال: "الغالبية المطلقة من المرشحين هم أفراد (9 فقط ينتمون إلى الجمعيات السياسية)، حيث تغيب القضايا السياسية والحقوقية عن أجنداتهم التي تقتصر على القضايا الخدمية." وأضاف: "ما يقلقني أن حملة 2022 الانتخابية لن تطرح نقاشات جادة حول القضايا الحيوية المتعلقة بالخروج من المأزق والمضي قدما في التحول الديمقراطي."[68]

---

[63] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وسيد طاهر الموسوي، 24 أكتوبر 2022

[64] الجمري، ي. (2022) [تغريدة] 4 نوفمبر. متوفر على: https://twitter.com/YusufAlJamri/status/1588537332256632835

[65] أمواج (19 أكتوبر 2022) Bahrain set for elections amid calls for boycott, participation. أمواج. متوفر على: https://amwaj.media/article/bahrain-set-for-elections-amid-calls-for-boycott-participation

[66] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وسيد طاهر الموسوي، 24 أكتوبر 2022

[67] المرجع نفسه.

[68] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وناشط في المجتمع المدني، 19 أكتوبر 2022

6.2. تسليح التشريعات

إثارة الخوف وإضفاء الشرعية على القمع

" تحد القيود المفروضة على التجمع والاجتماعات والتعبير كثيرًا من التنافس الحقيقي والاختيار الواعي للناخب." - ناشط في المجتمع المدني[69]

قوبل الاستياء العام قبل انتخابات 2022 بقيودٍ إضافية من قبل السلطات البحرينية التي حوّلت التشريع كسلاح لتهديد المعارضة وإسكات مطالبهم.

في 17 أغسطس 2022 أصدر مكتب شؤون الجمعيات السياسية في وزارة العدل والشؤون الإسلامية تعميماً يؤكد تطبيق القوانين والتعديلات التي تحكم عمل الجمعيات السياسية. وجدد التعميم التأكيد على أن أي اتصال بين الجمعيات السياسية البحرينية والجمعيات والمنظمات السياسية الأجنبية يجب ألا يتم إلا بالتنسيق مع وزارة الخارجية.[70]

وبالمثل، أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية في 21 أغسطس 2022 تعميما لمنظمات المجتمع المدني قبل الانتخابات البرلمانية والبلدية. وأكد التعميم أنه لا يجوز للمنظمات الانخراط في السياسة أو المضاربة المالية. ويضيف أن على منظمات المجتمع المدني احترام النظام العام والأخلاق والتأكد من أن جميع أنشطتها لا تضر بسلامة الدولة أو شكل الحكومة أو نظامها الاجتماعي.[71]

هذه التعاميم، التي تعكس الطبيعة القمعية وتطبيق التشريعات في البحرين قيدت دور الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في ضمان أن تؤدي الانتخابات إلى تمثيل مختلف أفراد المجتمع.

لاحقًا، في 13 أكتوبر 2022 وبناءً على القانون رقم (14) لسنة 2016 صرح رئيس نيابة الوزارات والجهات العامة أن التحريض على عدم المشاركة في الانتخابات يعتبر جريمة انتخابية تتطلب عقوبة بموجب القانون. وتدعو السلطات للمشاركة في الانتخابات من خلال الترويج لشعارات مثل "أداء الواجبات الوطنية التي يكفلها الدستور".

لاحقًا ، في 13 أكتوبر 2022 وبناءً على القانون رقم (14) لسنة 2016 صرح رئيس نيابة الوزارات والجهات العامة أن التحريض على عدم المشاركة في الانتخابات يعتبر من الجرائم الانتخابية التي تتطلب عقوبة بموجب القانون.[72] وتدعو السلطات للمشاركة في الانتخابات من خلال الترويج لشعارات مثل "أداء الواجبات الوطنية التي يكفلها الدستور."[73]

---

[69] المرجع نفسه.

[70] شريف، إ. (2022) [تغريدة] 17 أغسطس. متوفر على: https://twitter.com/ebrahimsharif/status/1560028854735065090?t=D0YYfIHWCBYs-YHA57fdIg&s=08

[71] تحقق من الرسم 3 في الملحق

[72] أخبار الخليج (13 أكتوبر 2022) الحبس والغرامة عقوبة التحريض على عدم المشاركة في الانتخابات متوفر على: http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1311994

[73] أمواج (19 أكتوبر 2022) Bahrain set for elections amid calls for boycott, participation. أمواج. متوفر على: https://amwaj.media/article/bahrain-set-for-elections-amid-calls-for-boycott-participation

أخبار الخليج

الجريدة اليومية الأولى في البحرين

الحبس والغرامة عقوبة التحريض على عدم المشاركة في الانتخابات

رئيس نيابة الوزارات لـ«أخبار الخليج»: ضوابط تضمن حياد إدارة الانتخاب

توقيع مذكرة تفاهم بين قوة الدفاع ووزارة الدفاع بالإمارات

الرسم 2: عنوان الصفحة الأولى لصحيفة محلية يعرض تهديدات ضد من يقوم بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات

علق أحد ممثلي منظمات المجتمع المدني في مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية قائلاً: "إن الوضع في البلاد الآن مقلق للغاية بسبب الانتخابات. الوضع الأمني غير منتظم. الإتجاه الذي يسلكونه لمعاقبة كل من سيقاطع الانتخابات يخلق بيئة من الخوف."[74]

في 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022، دعت دائرة الأوقاف السنية الدعاة والأئمة الفاضلين إلى حث الناس على المشاركة في الانتخابات.[75] يعد هذا انتهاكًا واضحًا للتعديل الذي أدخله الملك في عام 2016 على قانون تنظيم الجمعيات السياسية في البحرين والذي يحظر على أي رجل دين مسلم الانخراط في النشاط السياسي.[76]

في 16 أكتوبر 2022 ، نظرت محكمة الاستئناف العليا في 17 استئنافًا لمرشحين ضد قرارات لجنة الإشراف على نزاهة الاستفتاء والانتخابات ووزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف. وشملت هذه القضايا رفض الترشح على أحكام التجمهر والشغب والانضمام إلى الجمعيات السياسية المنحلة.[77]

وجاءت بعض الطعون من أفراد نفوا عضويتهم في المنظمات السياسية المنحلة مما يثير مخاوف جدية بشأن الأساس الذي تعتبر الحكومة من خلاله أن الأفراد منتمين إلى جمعيات سياسية تم حلها. يظل هذا القلق ساريًا حتى تعلن السلطات علنًا أسماء المتضررين من قانون العزل السياسي.

فقط حين يتم إلغاء القوانين القمعية بما في ذلك قانون العزل السياسي ستشهد البحرين مشاركة شاملة في الحياة السياسية وعملية انتخابية ديمقراطية حقيقية.

---

[74] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وممثل منظمة المجتمع المدني، 20 أكتوبر 2022

[75] الوطن (9 نوفمبر 2022) السنية تدعو الخطباء والأئمة إلى ضرورة حثّ الناس على المشاركة في الانتخابات متوفر على:
https://alwatannews.net/Bahrain/article/1036319/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B3-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA

[76] بنيون، م. (23 مايو 2016) Clerics barred from politics in Gulf state. ذا تايمز. متوفر على:
https://www.thetimes.co.uk/article/clerics-barred-from-politics-in-gulf-state-r5bzfw5sd

[77] البلاد (16 أكتوبر 2022) الاستئناف العليا تنظر في 17 طعنا للمرشحين.. وهذه أسبابها متوفر على:
https://albiladpress.com/news/2022/5116/bahrain/779526.htm

التجنيس السياسي

وفقًا للمادة 6 من قانون الجنسية البحريني لعام 1963، يجوز منح الجنسية البحرينية بأمر من ملك البحرين لأي شخص غير بحريني يتمتع بالأهلية القانونية الكاملة، إذا طلب ذلك الأجنبي الذي يجب أن يستوفي المتطلبات التالية:[78]

أ. "أن يكون قد جعل بطريق مشروع إقامته العادية في البحرين مدة خمس وعشرين سنة متتالية على الأقل، أو خمس عشرة سنة متتالية على الأقل إن كان عربياً على أن تبدأ هذه المدة بعد تاريخ العمل بهذا القانون.
ب. أن يكون حسن الأخلاق.
ج. أن يعرف اللغة العربية معرفة كافية.
د. أن يكون لديه في البحرين عقار ثابت مسجل باسمه لدى دائرة الطابو لحكومة البحرين."

على الرغم مما سبق، يجوز منح الجنسية البحرينية لأي شخص بأمر من الملك. وهذا يشمل أي شخص عربي إذا كان هذا الشخص قد قدم الى البحرين "خدمات جليلة." يشدد القانون كذلك على أن الأجنبي الذي حصل على جنسية البحرين بموجب المادة 6، لا يحق له التصويت أو التمثيل أو الترشيح أو التعيين في المجالس المحلية (باستثناء الأندية والجمعيات الخاصة)، إلا بعد مرور عشرة سنوات من تاريخ الحصول على الجنسية.[79]

وعلى الرغم من ذلك، أعلنت اللجنة الإشرافية على نزاهة الاستفتاء والانتخابات في عام 2006 أن لمن حصل مؤخرًا على الجنسية البحرينية الحق في المشاركة في الانتخابات (البرلمانية والبلدية) المقبلة في وقت لاحق من ذلك العام، مشيرة إلى عدم وجود نص قانوني يمنع هؤلاء المتجنسين من ممارسة حقهم السياسي كمواطنين. ونتيجة لذلك، اتهمت جمعيات سياسية الحكومة باتخاذ هذه الخطوة لأغراض سياسية وانتخابية.[80]

وحول موضوع التجنيس علق الموسوي قائلا: "من المعروف أن البحرين تشهد موجة تجنيس سياسية كبيرة. هذا التجنيس يقوم على عمليات غير قانونية. أولاً، يحصل المجنس على الجنسية بطريقة غير شرعية وبعد ذلك بمجرد حصولهم على الجنسية يمكنهم المشاركة في الانتخابات في اليوم الثاني كمرشح أو ناخب. في كلتا الحالتين، يشكل ذلك مشكلة قانونية." وأضاف: "هؤلاء المتجنسون يؤثرون على العملية الانتخابية خاصة أنه حسب تقديراتنا من 2006 إلى 2010 كانت هناك زيادة غير طبيعية في عدد الناخبين بسبب التجنيس وشكّل المجنسون 38 ألف ناخب. في ذلك الوقت، كان عدد الناخبين 295000 أي 38000 من 295000 يمثلون أكثر من 10 ٪ من الناخبين. الآن، أثناء مراقبتنا للناخبين تسببت عمليات شطب الناخبين من جدول الناخبين في حدوث ارتباك. ومع ذلك، من الواضح أنه في عام 2018 بعد عمليات الشطب كان عدد الناخبين لا يزال مرتفعًا فأين ذهب أولئك الذين تم شطبهم؟ بالطبع، تم استبدالهم بأعداد ضخمة غيرت المشهد الانتخابي."[81]

وبالمثل، أكد إبراهيم شريف أن 20٪ من سكان البحرين يتكونون من أفراد تم تجنيسهم بين عامي 2001 و 2018 مما أدى إلى التلاعب بالمشهد الانتخابي. بنى شريف إحصائياته على تحليل السجلات الرسمية بما في ذلك التعداد السكاني ومعدل النمو الطبيعي في البحرين لحساب أعداد المجنسين.[82]

يوضح التجنيس السياسي كيف قامت الحكومة مرة أخرى بتسليح التشريعات في البحرين لصالح التمثيل المؤيد للنظام في الانتخابات مع الاستمرار في إضعاف أصوات المعارضة غير المستبعدة المتبقية.

---

[78] هيئة التشريع والرأي القانوني (16 سبتمبر 1963) قانون الجنسية البحرينية – *1963* متوفر على: https://lloc.gov.bh/HTM/K0863.htm
[79] المرجع نفسه.
[80] العربية (8 أكتوبر 2006) البحرين تؤكد حق المجنسين حديثا في المشاركة بالاقتراع متوفر على: https://www.alarabiya.net/articles/2006%2F10%2F08%2F28101
[81] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وسيد طاهر الموسوي، 24 أكتوبر 2022
[82] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وإبراهيم شريف، 18 أكتوبر 2022

الشخصيات العسكرية

لطالما دعت المعارضة البحرينية السياسية إلى استبعاد العسكريين من الانتخابات على أساس أنه لا ينبغي تسييس المؤسسة العسكرية. لكن الهيئة العليا للانتخابات دعت المعارضة الى الامتناع عن التصريحات التي تشكك في مصداقية هذه المؤسسات الوطنية التي تشكل الدرع الواقي للبلاد.[83]

وأشار الموسوي إلى أن المخاوف بشأن تصويت العسكريين في الانتخابات تنبع من انتماء العسكريين لكيان سياسي يدعم النظام. وأضاف: "العسكريون يتلقون توجيهات بشأن من يصوت في كل منطقة. لذا فإن هذا يؤثر على العملية الانتخابية بشكل كبير. لا يمكنهم مقاطعة الانتخابات وهم مجبرون على التصويت لمرشحين معينين. إن للنظام دور رئيسي في التأثير على أصوات هؤلاء الناس."[84]

هذا الأمر يثير القلق بشأن الاستخدام المحتمل للأفراد العسكريين لتفضيل مرشحين محددين، وهو ما يمثل أداة تلاعب قمعية أخرى من قبل السلطات البحرينية لتقويض العملية الانتخابية.

مراقبة الانتخابات

ايضاً أعربت جماعات المعارضة عن مخاوفها بشأن مراقبة الانتخابات التي يديرها النظام.[85] تشير منظمات المجتمع المدني أن قدرتها على مراقبة الانتخابات محدودة لأن مواردها المالية والبشرية مقيدة بإجراءات قمعية من قبل السلطات.[86]

من الناحية المالية، تجعل السلطات البحرينية من الصعب للغاية على منظمات المجتمع المدني جمع أي تمويل من أي كيان داخلي أو خارجي. وبالمثل، على صعيد الموارد البشرية علق ممثل إحدى منظمات المجتمع المدني: "بسبب قانون العزل السياسي والضغط على النشطاء خلال السنوات العشر الماضية، امتنع الكثير من الناس حتى الشباب عن الانضمام إلى المنظمات الحقوقية بسبب الخوف. قبل ذلك، من عام 2004 إلى عام 2010، كان لدينا الدافع للدخول في مجال حقوق الإنسان ولكن الآن تشكل لدى الناس وخاصة الشباب مخاوف لأن الحكومة تحول حقوق الإنسان إلى مسألة سياسية ."[87]

لذلك، فإن القيود التي تفرضها السلطات على عمل منظمات المجتمع المدني لا تزال تحد من قدرتها ليس فقط على زيادة الوعي بالانتخابات من خلال المناقشات الانتخابية، ولكن أيضًا تعيق قدرتها على مراقبة العملية الانتخابية. وهذا يثير المزيد من المخاوف بشأن الكيانات المشاركة في عملية المراقبة بينما تظل المراقبة الدولية محظورة[88] ولا يُسمح إلا للمواطنين البحرينيين الذين تتوفر لديهم الشروط التالية بالمراقبة:

- "أن يكون بحرينيًا ذا سمعة حسنة، متمتّعًا بكامل حقوقه المدنية والسياسية
- ليس عضوا في أي جمعية سياسية
- ليس مرشحًا أو وكيلًا أو ممثلًا قانونيًا أو مقترحًا لأي مرشح
- تمثيل أي مؤسسة من المجتمع المدني (العضوية غير مطلوبة)." [89]

---

[83] مركز البحرين لحقوق الإنسان (11 أبريل 2006) AFP:Bahrain rejects opposition demand to exclude military from elections. متوفر على: https://bahrainrights.net/?p=471

[84] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وسيد طاهر الموسوي، 24 أكتوبر 2022

[85] المرجع نفسه.

[86] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وممثل منظمة المجتمع المدني، 20 أكتوبر 2022

[87] المرجع نفسه.

[88] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وسيد طاهر الموسوي، 24 أكتوبر 2022

[89] انتخابات 2022 مملكة البحرين (2022) الرقابة الأهلية. متوفر على: https://www.vote.bh/civil-oversight

وهذا يحرم مرة أخرى الأفراد المطالين في قانون العزل السياسي والذين حرموا من حقوقهم السياسية من القدرة على مراقبة الانتخابات. كما سلط أحد نشطاء المجتمع المدني الذي قابله معهد البحرين للحقوق والديمقراطية الضوء على التحديات التي تواجه المراقبين في عملية المراقبة. وقال: "التحديات التي تواجه المراقبين كثيرة. قائمة الناخبين لكل دائرة انتخابية غير متوفرة. لا يمكن للمراقب معرفة من صوت لأنه لا توجد دعوة للأسماء عند الإدلاء بالأصوات. المراقب على بعد 3 أمتار من طاولة فرز البطاقات وبالتالي لا يمكنه التحقق من صحة فرز الأصوات."[90]

[90] مقابلة مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وناشط في المجتمع المدني، 19 أكتوبر 2022

7. أبرز القيادات السياسية المعتقلين حالياً

"ما يقلقني هو أن حملة *2022* الانتخابية لن تطرح نقاشات جادة حول القضايا الحيوية المتعلقة بالخروج من المأزق والمضي قدما في التحول الديمقراطي." - ناشط مجتمع مدني[91]

لا يزال العديد من قادة ونشطاء المعارضة البارزين مسجونين قبل انتخابات 2022 بما في ذلك حسن مشيمع والشيخ علي سلمان عبد الوهاب حسين وآخرين. باستثناء الشيخ علي سلمان، حوكم هؤلاء القادة السياسيون المعارضون ضمن مجموعة من 21 ناشطًا (سبعة غيابيا) من بينهم الناشطون البارزون الدكتور عبد الجليل السنكيس وعبد الهادي الخواجة في محكمة عسكرية في يونيو 2011 وتم الحكم عليهم بالمؤبد بتهم مرتبطة بمحاولات قلب نظام الحكم.[92]

حسن مشيمع

حسن مشيمع، 74 عاما، أمين عام حركة الحق المحظورة. عرّضته السلطات البحرينية باستمرار لسوء المعاملة والحرمان المتعمد من الرعاية الطبية خلال فترة وجوده في السجن .[93]

في سبتمبر/أيلول 2021، عُرض على حسن مشيمع "عقوبة بديلة"، والتي تضمنت عفوًا ملكيًا "مشروطًا"[94] بشروط تشمل المراقبة الإلكترونية المستمرة والاحتجاز في المنزل. ورفض مشيمع ذلك واصفا ذلك بـ "المهين" وأكد حقه في الحرية دون قيد.[95] دعا البرلمان الأوروبي إلى إطلاق سراح حسن مشيمع.[96] ولقد ورد اسم حسن مشيمع في تقرير صدر في سبتمبر 2022 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأعمال الانتقامية ضد أولئك الذين يتعاملون مع الأمم المتحدة.[97]

---

[91] المرجع نفسه.

[92] هيومن رايتس ووتش. (28 مايو 2014) *Criminalizing Dissent, Entrenching Impunity*. متوفر على: https://www.hrw.org/report/2014/05/28/criminalizing-dissent-entrenching-impunity/persistent-failures-bahraini-justice

[93] أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (12 مايو 2022) *Updated Profile in Persecution: Hassan Mushaima*. ADHRB. متوفر على: https://www.adhrb.org/2022/05/updated-profile-in-persecution-hassan-mushaima/

[94] بارينجتون، ل. (1 سبتمبر 2021) *Bahrain releases some political prisoners under new law*. رويترز. متوفر على: https://www.reuters.com/world/middle-east/bahrain-releases-some-political-prisoners-under-new-law-2021-09-15/

[95] ميدل إيست مونيتور (15 سبتمبر 2021) *Bahrain Opposition Leader Rejects Humiliating Royal Pardon*. ميدل إيست مونيتور. متوفر على: https://www.middleeastmonitor.com/20210915-bahrain-opposition-leader-rejects-humiliating-royal-pardon/

[96] كريسبو، م. (9 مارس 2021) *MOTION FOR A RESOLUTION on the human rights situation in the Kingdom of Bahrain, in particular the cases of death row inmates and human rights defenders* (2021/2578(RSP)). الاتحاد الأوروبي. متوفر على: https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/B-9-2021-0190_EN.html [motion].

[97] الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (14 سبتمبر 2022) *Cooperation with the United Nations, its representatives and mechanisms in the field of human rights - Report of the Secretary-General*. مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة ، A / HRC / 51/47: متوفر على: https://www.ohchr.org/en/documents/thematic-reports/ahrc5147-cooperation-united-nations-its-representatives-and-mechanisms

الدكتور عبد الجليل السنكيس

الدكتور عبد الجليل السنكيس أكاديمي مرموق ومدون وخريج جامعة مانشستر. يعاني الدكتور السنكيس من متلازمة ما بعد شلل الأطفال وظروف صحية أخرى تفاقمت بسبب الإهمال[98] أثناء سجنه والتعذيب الوحشي[99] أثناء اعتقاله.[100]

منذ 8 يوليو/تموز 2021، رفض الدكتور السنكيس تناول الطعام الصلب كجزء من إضراب عن الطعام معتمدا فقط على الانشور (مشروب غذائي) والمكملات المعدنية. كان الدافع وراء تحركه هو استمرار سوء المعاملة على أيدي السلطات في سجن جو، السجن الرئيسي في البحرين. وشمل ذلك القيود التي فُرضت خلال جائحة كورونا التي تقيد اتصال السجناء بخمسة أرقام فقط والمصادرة التعسفية لكتاب كتبه في السجن والذي يطالب بإعادته على الفور إلى عائلته.[101]

في يونيو/حزيران 2021، أصدر المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بيانًا دعا فيه إلى إطلاق سراحه.[102] تم إجراء نداءات مماثلة من قبل أعضاء برلمان المملكة المتحدة[103] في مناسبات متعددة[104] وبرلمان الاتحاد الأوروبي[105] و 27 منظمة غير حكومية دولية رائدة[106] و 100 أكاديمي عالمي.[107]

في أكتوبر/تشرين الأول 2022، حصل الدكتور السنكيس على لقب "الكاتب الدولي للشجاعة" وتم اختياره ليكون شريكًا في الحصول على جائزة PEN Pinter المرموقة لعام 2022.[108]

---

[98] هيومن رايتس ووتش (13 أغسطس 2022) *Joint Letter: Free Abduljalil al-Singace* [رسالة مشتركة]. هيومن رايتس ووتش. متوفر على: https://www.hrw.org/news/2022/08/13/joint-letter-free-abduljalil-al-singace

[99] السفارة البريطانية في المنامة (30 نوفمبر 2014) *British Ambassador welcomes the Elections Held in Bahrain*. UK GOV World News Story. متوفر على: https://www.gov.uk/government/news/british-ambassador-welcomes-the-elections-held-in-bahrain

[100] اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (23 نوفمبر 2011) *REPORT OF THE BAHRAIN INDEPENDENT COMMISSION OF INQUIRY* [تقرير]. متوفر على: https://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf

[101] معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (8 أغسطس 2022) *Timeline: Dr Abduljalil AlSingace's Hunger Strike*. متوفر على: https://birdbh.org/2022/08/timeline-dr-abduljalil-alsingaces-hunger-strike/

[102] الأمم المتحدة (22 يونيو 2021) *Bahrain: UN expert alarmed by prolonged detention of human rights defenders*. [بيان صحفي] مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة. متوفر على: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27190&LangID=E

[103] برلمان المملكة المتحدة (25 أكتوبر 2021) *Over 100 days of Dr AlSingace's hunger strike in Bahrain EDM* 578 (Early Day Motion): متوفرعلى: https://edm.parliament.uk/early-day-motion/59062

[104] برلمان المملكة المتحدة (26 مايو 2022) *Dr Al-Singace's hunger strike and political prisoners in Bahrain EDM (Early Day Motion)* 107: متوفر على: https://edm.parliament.uk/early-day-motion/59810

[105] برلمان الاتحاد الأوروبي (11 مارس 2021) European Parliament Resolution, P9_TA(2021)0086. متوفر على: https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2021-0086_EN.pdf

[106] معهد البحرين للحقوق والديمقراطية *Bahrain: Request for support to free imprisoned human rights defender Dr Abduljalil AlSingace, on hunger strike since July 2021.* BIRD (17 يناير 2022) متوفر على: https://birdbh.org/2022/01/bahrain-request-for-support-to-free-imprisoned-human-rights-defender-dr-abduljalil-alsingace-on-hunger-strike-since-july-2021/

[107] هاروود، أ. (7 أغسطس 2021) *Scots University Lecturers Join Fight For Jailed Ex-Students Book*. ذا هيرالد ديجيتال. متوفر على: http://theherald.newspaperdirect.com/epaper/iphone/homepage.aspx#_article983968cf-5521-4747-a593-032a57c81ec5/waarticle983968cf-5521-4747-a593-032a57c81ec5/983968cf-5521-4747-a593-032a57c81ec5//true/Bahrain

[108] نايت، ل. (10 أكتوبر 2022) "شجاع للغاية": Immensely brave': Abduljalil al-Singace named international writer of courage. ذا غارديان. متوفر على: https://www.theguardian.com/books/2022/oct/10/immensely-brave-abduljalil-al-singace-named-international-writer-of-courage-pen

الشيخ علي سلمان

اعتقل الشيخ علي سلمان في 2014 بعد أن قاد حملة مقاطعة انتخابات 2014. أدين في عام 2015 ومع اقتراب انتهاء مدة عقوبته البالغة أربع سنوات حُكم عليه بالسجن مدى الحياة بموجب تهمة التجسس لصالح قطر.[109]

ووصفت منظمة العفو الدولية إدانته في 2018 بأنها "تحريف للعدالة".[110] تم انتقاد توقيت وطبيعة الحكم الصادر ضده في 2018 من قبل منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين.[111]

في عام 2015، أعلن فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن احتجاز علي سلمان تعسفي.[112] وأحاط الفريق العامل علما بشكل خاص بتوقيت اعتقال الشيخ علي سلمان الذي حدث بعد يومين فقط من إعادة انتخابه أمينًا عامًا للوفاق وبعد أن أدلى بتصريحات عامة تدعو إلى إصلاحات مؤيدة للديمقراطية ومزيد من المساءلة الحكومية.[113]

عبد الهادي الخواجة

عبد الهادي الخواجة هو مدافع بارز عن حقوق الإنسان والرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان وكان من أوائل الاعتقالات البارزة في أعقاب الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في عام 2011. في مايو/أيار 2012، قضى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن اعتقال الخواجة كان تعسفيًا لأنه نتج عن ممارسته لحقوقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وأن "الانتصاف المناسب سيكون الإفراج الفوري والحق القابل للتنفيذ في التعويض".[114]

في أبريل/نيسان 2021، حُرم الخواجة من العلاج الطبي بعد مشاركته في مظاهرة تضامنية مع الفلسطينيين في ساحة السجن. أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً قالت فيه إنه معرض لخطر الإصابة بالعمى نتيجة سحب علاجه الطبي.[115] في

---

[109] وينتور، ب. (4 نوفمبر 2018) *Bahrain Court Gives Opposition Figures Life Sentences for Spying*. ذا غارديان. متوفر على:
https://www.theguardian.com/world/2018/nov/04/bahrain-court-gives-opposition-figures-life-sentences-for-spying

[110] منظمة العفو (4 نوفمبر 2018) *Bahrain: Opposition leader Sheikh Ali Salman Unlawfully Convicted*. متوفر على:
https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2018/11/bahrain-opposition-leader-sheikh-ali-salman-unlawfully-convicted/

[111] أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (5 نوفمبر 2018) *Prominent Bahraini Political Leader Sentenced to Life in Prison Weeks Before Election.* ADHRB. متوفر على:
https://www.adhrb.org/2018/11/prominent-bahraini-political-leader-sentenced-to-life-in-prison-weeks-before-election/

[112] الأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان (17 نوفمبر 2011) United Nations Human Rights, A/HRC/WGAD/2015/23. متوفر على:
https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/WGAD/2015/23

[113] المرجع نفسه.

[114] الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (13 يوليو 2012) No. 6/2012 (Bahrain) General Assembly, United Nations. متوفر على:
https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2FWGAD%2F2012%2F6&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False

[115] منظمة العفو (1 أبريل 2022) *Bahrain: Human rights defender at risk of blindness due to denial of medical care*. منظمة العفو الدولية. متاح على:
https://www.amnesty.org.uk/press-releases/bahrain-jailed-human-rights-defender-risk-going-blind-after-denial-medical-care

يونيو/حزيران 2021، تقدم الخواجة بطلب لإطلاق سراحه بموجب الأحكام البديلة.[116] الخواجة مواطن دنماركي بحريني ودعت الحكومة الدنماركية إلى الإفراج عنه في جلسة المراجعة الدورية الشاملة للأمم المتحدة في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.[117]

[116] مرآة البحرين (10 يونيو 2021) *Imprisoned HR Activist Abdulhadi Al-Khawaja Applies for Alternative Penalty Code*. مرآة البحرين. متوفر على: http://bahrainmirror.com/en/news/60340.html

[117] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (7 نوفمبر 2021) *Bahrain Review - 41st Session of Universal Periodic Review*. متوفر على: https://media.un.org/index.php/en/asset/k1t/k1t1v7fuij

8. رد فعل دولي

إن النجاح الملحوظ لهذه الانتخابات للحكومة سوف يتأثر بشدة بردود الفعل الدولية، حيث تسعى البحرين إلى تقديم نفسها على المسرح العالمي كدولة تحرز تقدمًا نحو الديمقراطية. سيكون رد فعل الحلفاء الرئيسيين شديد الأهمية، بما في ذلك الحكومات الغربية مثل المملكة المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

2014 الانتخابات العامة في البحرين

بعد انتخابات 2014 التي قاطعتها كتلة المعارضة، هنأت الخارجية الأمريكية مملكة البحرين مشيرة إلى المقاطعة لكنها زعمت أن "الانتخابات وفرت فرصة مهمة لتلبية التطلعات المشروعة لجميع البحرينيين."[118] وبالمثل، أدلى السفير البريطاني في البحرين بتصريح مختلط رحب فيه بالانتخابات والإقبال لكنه أشار إلى مقاطعة المعارضة وترهيب الناخبين. وقال "في حين أنه من المخيب للآمال أنه كانت هناك مقاطعة من قبل المعارضة وعلى الرغم من التقارير المقلقة عن ترهيب المرشحين والناخبين، كانت أرقام الإقبال مشجعة."[119] وقبل الانتخابات، حث سفراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإيطاليا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في البحرين أحزاب المعارضة الوطنية الديمقراطية على إعادة النظر في مقاطعتها للانتخابات.[120]

2018 الانتخابات العامة في البحرين

جرت انتخابات 2018 في سياق تزايد القمع ضد المعارضة. قبل التصويت، أثار المشرعون من الولايات المتحدة[121] والاتحاد الأوروبي[122] والمملكة المتحدة[123] مخاوف بشأن البيئة السياسية في البحرين. ومع ذلك، رداً على الانتخابات، أيد وزير الدولة البريطاني للتنمية الدولية آنذاك أليستير بيرت الانتخابات وعلق قائلاً: "نرحب بالاختتام الناجح للجولة الأولى من التصويت في الانتخابات البحرينية. البحرين هي واحدة من دولتين خليجيتين فقط بهما برلمان منتخب ديمقراطياً، والمملكة المتحدة ترحب بالتقدم المستمر والالتزام بالعملية الديمقراطية.[124] وبالمثل، علق متحدث باسم وزارة الخارجية

---

[118] جين، ب. (30 نوفمبر 2014) Elections in Bahrain [بيان صحفي] متوفر على:
https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2014/11/234504.htm

[119] السفارة البريطانية في المنامة (30 نوفمبر 2014) *British Ambassador welcomes the Elections Held in Bahrain*. UK GOV World News Story. متوفر على:
https://www.gov.uk/government/news/british-ambassador-welcomes-the-elections-held-in-bahrain

[120] السفارة البريطانية في المنامة (16 أكتوبر 2014) *Statement from EU Members in Bahrain*. UK GOV World News Story. متوفر على:
https://www.gov.uk/government/news/statement-from-the-eu-members-in-bahrain

[121] أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (6 نوفمبر 2018) *Tom Lantos Human Rights Commission Calls on Bahrain to Make Parliamentary Elections Free and Fair*. ADHRB. متوفر على:
https://www.adhrb.org/2018/11/tom-lantos-human-rights-commission-calls-on-bahrain-to-make-parliamentary-elections-free-and-fair/

[122] أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (16 نوفمبر 2018) *MEPs call on Bahrain to make 38 parliamentary elections free and fair*. ADHRB. متوفر على:
https://www.adhrb.org/2018/11/38-meps-call-on-bahrain-to-make-parliamentary-elections-free-and-fair/

[123] معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (9 نوفمبر 2018) *Cross-Party Parliamentarians Condemn Upcoming 20 Elections in Bahrain and Urge FCO to Act*. BIRD. متوفر على:
https://birdbh.org/2018/11/20-cross-party-parliamentarians-condemn-upcoming-elections-in-bahrain-and-urge-fco-to-act/

[124] بيرت، أ. (2018) [تغريدة] 25 نوفمبر. متوفر على:
https://twitter.com/AlistairBurtUK/status/1066749574977634305

قائلاً: "ترحب الولايات المتحدة بالجولة الأولى الناجحة من التصويت في الانتخابات البرلمانية والبلدية في #البحرين وتشجع استمرار الالتزام بعملية سياسية شاملة وسلمية وديمقراطية مع عودة الناخبين إلى صناديق الاقتراع يوم السبت."[125]

[125] برايس، ن. (2018) [تغريدة] 27 نوفمبر. متوفر على: https://twitter.com/StateDeptSpox/status/1067206461183455232?s=20&t=eKsN13IIWQpqIQpoefLpnQ

9. الملاحظات الختامية ودعوات معهد البحرين للحقوق والديمقراطية للدول قبل انتخابات البحرين 2022

كما في الانتخابات السابقة، لن تكون انتخابات 2022 حرة ولا نزيهة ولا تتمتع بشرعية ديمقراطية لذلك يجب أن تعكس الاستجابة الدولية ذلك. فبدلاً من الترحيب أو الاحتفال بالانتخابات البحرينية المشوهة يجب على رد الفعل الدولي أن يدين القمع الشديد للمعارضة والتشريعات القمعية التي تهدف إلى التلاعب بنتائج الانتخابات والتخويف ضد المطالبين بمقاطعة الانتخابات. لخلق فرص حقيقية للديمقراطية يجب على شركاء البحرين الدوليين أن يكونوا صادقين بشأن حملة القمع المستمرة منذ عام 2011 والضغط على البلاد لمتابعة إصلاح ديمقراطي حقيقي بدلاً من إجراء انتخابات صورية. يجب أن يشمل ذلك إلغاء الحظر المفروض على أحزاب المعارضة وإلغاء القوانين القمعية وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

المرفق

وزارة التنمية الاجتماعية Ministry of Social Development

الرقم: 731/ 807 /2022 التاريخ:2022/8/21

تعميم للمنظمات الأهلية بمناسبة قرب الانتخابات النيابية والبلدية

بشأن عدم جواز الجمعية الاشتغال بالسياسة ولا الدخول في مضاربات مالية

تحية طيبة وبعد..

يسعدني أن أبعث لكم خالص التحيات وأطيب الأمنيات، نوّد افادتكم بأنه استناداً إلى نص المادة رقم (18) من المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1989م بشأن إصدار قانون الجمعيات والاندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة وتعديلاته والتي تنص على:

(لا يجوز للجمعية الاشتغال بالسياسة، كما لا يجوز للجمعية الدخول في مضاربات مالية).

والتي تقابلها نص المادة رقم (5) قرار رقم (4) لسنة 2007 بشأن اللائحة النموذجية للنظام الأساسي للجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية الخاضعة لإشراف وزارة التنمية الاجتماعية والتي تنص على :

(لا يجوز للجمعية الاشتغال بالسياسة ، كما لا يجوز للجمعية الدخول في مضاربات مالية وعليها مراعاة النظام العام والآداب والالتزام في جميع أنشطتها بعدم المساس بسلامة الدولة أو بشكل الحكومة أو نظامها الاجتماعي).

تؤكد وزارة التنمية الاجتماعية وذلك لقرب الانتخابات النيابية والبلدية للعام 2022 على جميع المنظمات الأهلية المرخصة تحت مظلة الوزارة بضرورة الالتزام بالقوانين والقرارات الوزارية المعمول بها بشأن عدم الاشتغال بالسياسة، كما تؤكد الوزارة على ضرورة التزام المنظمات الأهلية بالغرض الذي انشأت من أجله، وعليه يتوجب على تلك المنظمات الالتزام بتحقيق أغراضها وعدم الخروج عنها وفقاً لنظامها الاساسي.

لذا نرجوا من المنظمات الاهليه ضرورة الالتزام بنص المادة المذكورة أعلاه، وعدم الاشتغال بالسياسة بأي شكل من الأشكال، لما يشكل ذلك خروجاً عن طبيعة عمل المنظمات الأهليه التي انشأت من أجلها ، ومخالفة النظام الأساسي لها، كما يعد مخالفاً لأحد مواد المرسوم بقانون رقم (21) لسنة 1989م.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا..

نجوى عبداللطيف جناحي

مديرة إدارة دعم المنظمات الأهلية

هاتف: 17101803 973+ البحرين ، فاكس: 17104977 973+ ، ص.ب: 32868، المنامة، مملكة البحرين
T +973 17101803, F +973 17104977, P.O. Box 32868, Manama, Kingdom of Bahrain www.mlsd.gov.bh

الرسم 3: تعميم وزارة التنمية الاجتماعية على منظمات المجتمع المدني

شكر وتقدير

وافقت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني البحريني على حضور مقابلات مع معهد البحرين للحقوق والديمقراطية حيث قدموا رؤى ومعلومات قيمة لم يكن من الممكن كتابة هذا التقرير بدونها. ومن بين هؤلاء إبراهيم شريف وسيد طاهر الموسوي وشخصين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم خوفًا من الانتقام.

قامت رباب خداج وهي باحثة ومترجمة في معهد البحرين للحقوق والديمقراطية بالبحث وكتابة هذا التقرير بدعم ومساهمات من مساعد البحث والمناصرة، أليكس كارلين، والمتدربين في معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وكبيرة الباحثين والسياسة، جوسي ثام، التي أشرفت على هذا التقرير وحررته. قام مدير المناصرة في المعهد، سيد أحمد الوداعي، بتوجيه وإدارة إنتاج هذا التقرير.

تم البحث في هذا التقرير وكتابته كجزء من مشروع ممول من قبل الصندوق الوطني للديمقراطية. لولا هذا الدعم لم يكن بالإمكان إنتاج التقرير.

"العملية السياسية كلها مزورة"

دراسة قانونية وسياسية للانتخابات البرلمانية لعام 2022 في البحرين

تشرين الثاني (نوفمبر) 2022